التنمية البشرية

من حق كل شخص أن يسعى لتنمية مهاراته وقدراته وأن يسعى لتطوير ذاته وكذلك من حق كل شركة وكل مؤسسة أن تسعى للارتقاء بمواردها البشرية، من خلال البرامج المؤهلة لذلك، ولكن أن تتحول هذه البرامج إلى هوس يتصور أصحابه أن بمقدورهم أن يصنعوا من أنفسهم نماذج خرافية بإمكانها صنع المستحيل، فهو الأمر الذي لا يمكن قبوله أو التسليم به بحال من الأحوال.

وأعتقد أن رسوخ هذا المفهوم مرده أن الغالبية العظمى اعتمدت المفهوم الغربي للتنمية البشرية، الذي يصور لمطالعيه أنهم من خلاله يمكنهم تحسين أوضاعهم المالية.

ولأننا أصبحنا نعيش في مجتمع طغى عليه الفكر المادي لدرجة أن تحصيل الأموال أصبح يمثل الشغل الشاغل لكافة الطوائف الاجتماعية، فمن الطبيعي إذن أن يلهث الناس وراء النموذج الغربي للتنمية البشرية، بكل ما يحتويه من إيجابيات وسلبيات، وتلك هي مشكلة العقلية العربية، في تعاطيها للأفكار الوافدة عليها، فمن غير تدقيق ولا تمحيص تأخذ النموذج

المطروح عليها كما هو وتحاول أن تقولب نفسها بداخله، متغاضية عما إذا كانت هذه القوالب فضفاضة عليها أم ضيقة؟ لا يعنيها ذلك لأنها وبمنتهى البساطة شغفت بما هو مقدم إليها، ورأت أنه حل للكثير من مشكلاتها.

الغريب أن هذا التعاطي للتنمية البشرية يحدث وقد غاب عن فكر كل المشغوفين بالنموذج الغربي للتنمية البشرية، أن ثقافتنا الإسلامية البشرية تملك نموذجا أكثر فاعلية وأكثر مواءمة لطبيعتنا البشرية ولعقليتنا الملتزمة، فضلا عن كونه نموذجا لتنمية بشرية فعلية، يمكن من خلالها تنمية كل الجوانب البشرية على خلاف النموذج الغربي الذي يقتصر على الجوانب المتعلقة بالمادة فقط.

بل الأهم من ذلك أن نعلم أن التنمية البشرية في الإسلام ليست مجرد رغبة من البعض في تطوير ذواتهم، بل هي واجب ديني اقتضته طبيعة الإسلام الداعية إلى العمل والإخلاص، كما أنها فضلا عن اهتمامها بالجوانب المهارية، لم تغفل الجوانب الأخلاقية، حيث استمدت التنمية البشرية في الإسلام منهجها من المنهج العام للحضارة الإسلامية، الذي لم يغفل البعد الأخلاقي في كل توجهاته.

وإن كان النهج الغربي في التنمية البشرية قد استدرك مؤخرا على نفسه أنه انشغل بجانب تحقيق المكاسب الشخصية، فبدأ يتجه نحو ما بات يعرف بـ "المسؤولية الاجتماعية" الذي جعل من أعمال الخير جزء من التنمية البشرية، لكن

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو لماذا نلجأ لهذا الترقيع المشوه، رغم أننا نملك منهجا متكاملا في التنمية البشرية لم يتوفر لغيرنا، ناهيك عن العديد من المشكلات السلوكية التي ظهرت مع تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، مثل استغلالها من قبل بعض الشركات والمؤسسات لخداع الناس وجني العديد من الأرباح عبر برامج وهمية هدفا تحسين صورة هذه الشركات وخداع الرأي العام.

لكن في مقابل ذلك يملك منهج التنمية البشرية في الإسلام ضمانات دينية وأخلاقية من شأنها أن تضمن مصداقية ما يقدم للناس، فقد قدمت فترة صدر الإسلام العديد من النماذج التي تدلل على هذا المعني، مثل نموذج أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف.

لذلك فإن علماء الأمة الإسلامية مطالبون باستخلاص أسس التنمية البشرية من بطون كتب التراث وإعادة استخدامها بنفس الطريقة التي استخدمها بها الأوائل، حتى تؤتي نفس النتيجة التي حصلوا عليها.

والتراث الإسلامي مليء بالعديد من النماذج التي استفادت من فكر التنمية البشرية في الإسلام، فتمكنت تلك النماذج من تعلم العديد من اللغات والإلمام بالعديد من الثقافات، فضلا عن اكتساب مهارات جديدة مكنتهم من المساهمة في بناء حضارة خالصة نسبت لهم وبقيت مفخرة للأجيال التي لحقت بهم، لذلك فمن المفترض إن كنا نرغب في بناء حضارة جديدة أن

ننطلق من نفس النقطة التي بدءوا منها، وهي التنمية الذاتية من خلال معطيات الفكر الإسلامي المتزن النقي من شوائب كل ما هو دخيل.

وترتكز نظرة الإسلام إلى التنمية البشرية على خبرة الإنسان التي ترى أنها ليست سوى مجموعة من التراكمات

التي اكتسبها خلال سنوات عمره سواء بين أفراد عائلته أو في دراسته أو حتى في تعاملاته اليومية مع الأصدقاء والزملاء والأقران والجيران.

كل هذه العوامل تتفاعل في بوتقة واحدة وتنتج عنها شخصية الفرد بميوله واتجاهاته وأفكاره وآرائه وتقييماته للأمور، ثم تنصهر لتكون الثقافة العامة للشخص، بجميع عناصرها من دين وعادات وتقاليد، فإذا بالشخص يدور في فلك ما ورثه وما نقل إليه من البيئة المحيطة به، على اعتبار أن "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه".

ولكن هل يعني هذا أن الإنسان يظل طوال حياته أسيرا لأفكار ورثها بحلوها ومرها وغثها وثمينها؟ هل يظل مقيدا في عباءة الماضي ولسان حاله يقول: "إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون"، فإذا به يكرر خطأ السابقين غير مستفيد من تجاربهم، لأنه ببساطة قرر أن يلغي عقله ويسير وهو معصوب العينين مسدود الأذنين موثوق الساقين، مستسلما لأفكار ربما لو ناقشها في جلسة صفاء مع النفس لاستهجنها

واستغربها وتعجب من حاله كيف يقتنع بها وكيف يصدقها؟ لكنه كمن يضع إصبعه في أذنه ويستغشي ثيابه خوفا من الحق أن يسمعه فيصدقه فيسير في ركابه على غير رغبة منه.

و رغم أنه من المفترض أن ما وصل إليه الإنسان المعاصر من تقدم في الفكر وفي التعليم وفي النظرة إلى الأشياء المحيطة به يجعله يمتلك رؤية انتقائية تمنحه القدرة على اختيار توجهاته والتطلع إلى تعديل سلوكياته وتقويم موروثاته، لكن الحاصل أنه على الرغم من كل ذلك يظل حبيس أفكار هو أول من يعلم أنها أفكار بالية أكل عليها الدهر وشرب، لكنه في الوقت ذاته لا يملك القدرة على تحرير نفسه وتخليصها من قيود الماضي إلى رحابة المستقبل.

ولا يعني ذلك أن ننسلخ من ماضينا، فانا أول المؤمنين بضرورة ربط الماضي بالمستقبل وربط الفروع بالجذور، ولكنني في الوقت ذاته أرى ضرورة الانطلاق إلى آفاق جديدة لا تكبلها أوهام وتخاريف الماضي، فكم من الأفكار التي آمنت بها أجيال وربما حاربت من أجلها، هي في الأساس أفكار بعيدة عن أي أصل ديني أو علمي أو منطقي، وإنما ينساق الناس في ركابها دون إدراك لما قد تمثله من خطورة على الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية.

ربما كانت هذه الأفكار صالحة في وقت ما وفي ظروف ما، لكن وكما هي سنة الحياة، الوقت يتغير والظروف تتغير والأوضاع تتغير، فما الداعي إذن للإبقاء على أنماط سلوكية

تعيق تقدمنا وتجعل الغير ينظر إلينا نظرة دونية؟ أعتقد أن الوقت قد حان لإجراء مراجعات ذاتية شاملة لجميع تصرفاتنا وتنقيتها من كافة الشوائب والعوالق التي تجعل الصورة من أمامنا صورة ضبابية غير واضحة المعالم والأبعاد.

ما المانع أن نحذف من حياتنا كل ما هو حمل على طموحاتنا وأحلامنا طالما أن هذا المحذوف غير مأمور به على المستوى الشرعي ولا يمثل ضرورة في حياتنا الاجتماعية؟

أعتقد لو أننا استطعنا فعل ذلك، لكنا قد وضعنا أقدامنا على بداية الطريق الصحيح نحو مستقبل أفضل.

وتبدأ تطلعات الإسلام في التنمية البشرية بالإعلاء من قيمة العمل على اعتبار أنه الأساس الذي ينطلق منه الفرد في توفير حاجاته الرئيسية وكفاية نفسه وأهله دون الوقوع في فخ الحاجة والعوز، ومن هنا كانت محاربة البطالة اتجاها عاما تبناه الإسلام ودافع عنه وأعلى من قيمته، خاصة أنه يعتبرها من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة، على اعتبار أنها من أخطر الأمراض التي تنخر في أسس المجتمع، حيث يتولد عنها الهم والفقر والذل والحقد والحسد والجريمة بكل أنواعها وتتسبب في الخروج على قوانين المجتمع وأعرافه والعداء للقيم والأخلاق.

وكما أن الله تعالى أوجب العملَ على كل قادر، فإنه أيضا قد حرَّم البطالة، وحرَّم أن يكون الإنسان عالةً على غيره،

أو أن يكـون عضـوًا مشـلولاً بإرادتـه الحـرة، فـلا يتواصـل ولا يتعـاون مـع بـني وطنـه. لأن العاطـل ليـس هـو العاطـل عـن العمـل فحسـب، بـل إنـه هـو العاطـل عـن الفكـر والنظـر، لذلـك فـإن الشـباب مطالـب بالعمـل والكـد لينشـئ بيتًـا، لأن الفـراغ وعـدم العمـل مفسـدة للإنسـان، خاصـة وأن ارتفـاع معـدلات البطالـة في أي مجتمـع يعـني إغـلاق بـاب الأمـل أمـام الشـباب في المسـتقبل الـذي ظـل يرقبـه ويحلـم بـه، ويغلـق بـاب الأمـل أمامـه في بنـاء أسـرة، الأمـر الـذي يـؤدي إلى مزيـد مـن العـزوف عـن الـزواج، ومن هنـا فلابـد مـن الرجـوع إلى منهـج الإسـلام وتطبيقـه

لأن فيـه العـلاج الناجـع لكافـة مشـكلاتنا، لذلـك فمـن الضروري جـدا أن يتـم تعميـق هـذه المعانـي في نفـوس الأجيـال، فلابـد مـن العمـل الجـدي لترسـيخ هـذه المبـادئ في نفوسـهم مـن خـلال تضمين هـذه المبـادئ في مناهـج التعليـم وإبرازهـا من خـلال القـدوة العملية، ومـن خـلال وسـائل الإعـلام خاصـة الدرامـا الـتي أصبحـت تحظـى بإقبـال شـديد مـن الفئـات العمريـة المختلفة، هـذا بالإضافـة إلى دور الدعـاة في إحيـاء قيمـة العمـل، ومحاربـة الكسـل والدعـة والتـواكل مـن نفـوس الشـباب، وعمـل حملـة منظمـة لحصـر كافـة المـواد والمضامـين الإعلاميـة الـتي تقلـل مـن شـأن المهـن والحـرف اليدويـة وتحتقرهـا أو تحتقـر مـن يعمـل فيهـا، واسـتبدالها بمـا يحفـز الشـباب نحـو هـذه الأعمـال، وتوجيـه التعليـم نحـو التعليـم الفـني والمهـني الـذي قامـت عليـه نهضـة الأمـم والمجتمعـات المتقدمـة والاهتمـام بـه وحـل مشـكلاته والقضـاء علـى كل العقبـات الـتي

تقف حجر عثرة في طريقه، مع إبراز أن هذه المهن والحرف اليدوية قد اشتغل بها الأنبياء وهم صفوة خلق الله، خاصة أن الإسلام ينظر إلى العمل باعتباره قيمة أساسية من القيم التي بُني عليها هذا الدين الخالد، وجعل العبادة والعمل وجهين لعملة واحدة، ومن ثم فلا يصح إيمان المرء إلا بامتزاج العمل مع العبادة بتوازن يراعي متطلبات الإنسان الدينية والدنيوية على حد سواء، حيث اهتم القرآن الكريم بالعمل وأعلى من قيمته، فقد جعله أساسا للكسب ، وهو الواضح من قول الله تعالى "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"(الملك- ١٥)، وهو الأمر الذي سارت عليه السنة النبوية المطهرة أيضا، يقول رسول الله ﷺ "لأَنْ يَحْتَطِب أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِه، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ"، كما أكد على أن الأصل في سؤال الناس هو الحرمة، وقد حذَّر النبي من المسألة، وبالغ في النهي عنها والتنفير منها، فقال: "اليد العُلْيَا خير من اليد السُّفْلَى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفَّه الله، ومن يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ الله".

وقد وازن الإسلام بين العبادة وبين العمل، حيث يقول الله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ"(الجمعة- ٩ ، ١٠).

والناظـر في منهـج الإسـلام لترسـيخ قيمـة العمـل في نفـوس المسـلمين، يلاحـظ العظمـة في إصـرار الإسـلام علـى القضـاء علـى الكسـل والدعـة والتـواكل، والدفـع بأتباعـه قدمـا نحـو العمـل وعـدم التوقـف عنـه مهمـا كانـت الظـروف والأحـوال، يقـول صلـى الله عليـه وسـلم "إن قامـت السـاعة وبيـد أحدكـم فسـيلة، فـإن اسـتطاع أن لا تقـوم حتـى يغرسـها، فليغرسـها"، فضـلا عـن التوجيـه النبـوي الرائـع علـى ضـرورة إتقـان العمـل الـذي دعـا إليه رسـول الله ﷺ "إن الله يحـب إذا عمـل أحدكـم عمـلا أن يتقنـه".

وتتمركـز رؤيـة الإسـلام في تحقيـق التنمية البشـرية علـى الوصول إلى درجـة الرشـد الـذي يعـني القـدرة علـى المحافظـة والاسـتفادة المثمـرة مـن الإمكانيـات والثـروات الموضوعـة في يـد الإنسـان وفي نطـاق اختيـاره، وبالتالـي فـإن الإنسـان عندمـا يتميـز في نظـام معـين فإنـه يمتلـك نوعـا معينـا مـن الرشـد، وهـو الأمـر الـذي يمكننـا تطبيقـه علـى المفاهيـم الاقتصاديـة وذلـك مـن خـلال وضـع المسـؤوليات والوظائـف الداخليـة المرتبطـة بشـؤون فكـر اقتصـادي داخـل مؤسسـة مـا سـواء أكانـت مؤسسـة اقتصاديـة أو اجتماعية أو أسـرية، وهـذا يعـني أن كل المؤسسـات علـى اختـلاف مسـتوياتها تحتـاج إلى إدارة رشـيدة مـن خـلال تحديـد المسـؤوليات والوظائـف الداخليـة المرتبطـة بشـؤون المؤسسـة، بحيـث تتوفـر في هـذه القيـادة عناصـر الرشـد والكفـاءة والقـدرة علـى المحافظـة علـى الإنجـازات والاسـتفادة المثمـرة .

وإذا كان المال في الفقه الإسلامي يقسم من حيث بقاء عينه أو عدم بقائها إلى مال استهلاكي وهو الذي لا يمكن الانتفاع به عادة إلا باستهلاك عينه ، كالمأكولات والمشروبات ومال استعمالي وهو ما يمكن الانتفاع به عادة مع بقاء عينه، كالعقارات والثياب والماشية ، فإن الأساس في كليهما قول الله تعالى " وَأَنْفِقُوا مِمّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ "(الحديد– ٧) وهو ما يعني أن النظام المالي في الإسلام ضمن من الضوابط الذاتية الفريدة التي جعلت منه أكثر النظم تفوقا واعتدالا ونجاحا على صعيد الفرد وعلى صعيد المجتمع.

وبالتالي فإن كلا النوعين يحتاج لمواصفات خاصة تتعلق بالرشد، ولكن قبل أن نتوغل في الحديث عن علاقة الرشد الإنفاقي بكلا النوعين، يفترض أن نكون على يقين من أن الرشد شأنه شأن كل الإمكانيات البشرية لا يمكن أن يكون على وتيرة واحدة عند كل الناس، ولكن شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن تكون نسبته متفاوتة وفق سنة الاختلاف.

لذلك فمن الضروري عندما نتحدث عن مبدأ الرشد أن نضع في اعتبارنا تلك العلاقة المهمة بين نوعية المعاملات المالية وطبيعة الأشخاص، بمعنى أنه من المفترض عند تكليف الأشخاص بمهام مالية تقدير ما إذا كان هؤلاء الأشخاص قادرين على إدارة هذه المهام، بحيث تتناسب طبيعة المهمة مع طبيعة الشخص، وهو الأمر الذي أسس له القرآن الكريم في قوله تعالى " وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الّتي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً

وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً "(النساء – ٥).

ومن هنا يجب توضيح الفارق بين الرشد والسفه، حيث يمكن القول بأن السفه خفة وطيش في العقل يؤدي إلى سوء التصرف في المال بالإسراف والتبذير وسوء الإدارة والتدبير، أما الرشد فهو صلاح في العقل يؤدي إلى صلاح المال، وفي مقابلة ذلك يكون السفه فسادا في العقل يؤدي إلى فساد المال ، نتيجة الإسراف أو قلة الخبرة، على خلاف الرشد الذي يعرف بأنه صلاح المال والدين معا، فضلا عن اهتمام الإنسان بحسن إدارة ماله وبالتصرفات الرابحة والسعي في مصالحه المادية والشخصية ، وفي تنمية أمواله وتثميرها.

إذن فإن السبيل إلى استقرار الأوضاع الأسرية يقتضي إدارة الأمور المادية برشد يساعدها على توفيق أوضاعها بصورة تجنبها الوقوع في مآزق عامة، وهو ما يعني أن المجتمع مطالب بمقاومة كل ما من شأنه أن يكون أحد معوقات الرشد، بل وعلى المجتمع أيضا أن يعمق من مفاهيم الرشد بين جميع أفراده من خلال تقويم أي خلل يؤدي بصاحبه إلى السفه، لأن الرشد وإن كان سجية في أصحابه، غير أنه بالتدريب والتطوير، يمكن اكتساب مهارات من شأنها أن تضع أقدام السفهاء على أول طريق الرشد لينالوا حتى ولو بعض درجاته.

ويهتم الإسلام بالعوامل السلوكية وتحفيز العنصر البشري والعمل على إنصافه ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى مراعاة الإيمان بالهدف والاقتناع التام بالتطبيق، عبر مجموعة مهمة من

المبادئ العامة التي أرساها المنهج الإسلامي، ويقصد بذلك، تحديد أجر الكفاية وتوفير الأمن الاجتماعي للعمال ومن يشاركهم في تحديد معدلات الأداء حتى يزيد إخلاصهم في العمل، وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني، فبمن أستعن؟)، فيقول أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه (أما إن فعلت فأعنهم بالعمالة عن الخيانة).

وهناك العديد من المبادئ المتعلقة بسلوك الإنسان في الإسلام، فهناك ما يعرف بالشخصية المعنوية، حيث يرى المشتغلون المعاصرون بعلم المحاسبة مثلا، أن المشروع له شخصية مستقلة عن شخصية صاحبه أو أصحابه ويجب مراعاة ذلك عند إجراء القيود المحاسبية، وقد أقر الفقهاء أن للشركة ذمة مالية مستقلة عن ذمة أصحابها، وقد أخذ بعض الفقهاء بهذا المبدأ بالنسبة للأوقاف الخيرية وتحديد وعاء زكاة الأنعام في حالة وجود الخلطة وغيرها.

وتحقيقا للعدالة، فقد كان يتم تسجيل بيانات المنشأة بدقة كشخصية معنوية مستقلة حتى لا تخلط المعاملات الخاصة بصاحبها مع التجارة وتخلط المعاملات بين فروع النشاط المختلفة فتضيع الحقوق والالتزامات، ومن ذلك أيضا، الإفصاح عن البيانات، حيث يمنع الإسلام التدليس أو الإخفاء أو الغش في الحسابات، مثل إدماج حسابات مشبوهة بحسابات مختلفة، وذلك تأسيسا على قول النبي ﷺ "من غشنا فليس منا"،

كما يقرر الإسلام ضرورة الإفصاح الكامل للبيانات المالية التي يجب أن تعبر بوضوح لكل ما يحويه المشروع من أصول والتزامات ونتائج أعمال.

ومن المبادئ الهامة في هذا الصدد ما يعرف بمبدأ الإنصاف، فالقياس المحاسبي في الفكر الإسلامي يهدف إلى تحقيق العدالة والتوصل إلى قيمة عدل للأشياء محل القياس وفقا للغرض منه، تأسيسا على القاعدة الإسلامية التي وضعها رسول الله ﷺ "لا ضرر ولا ضرار"، والتي تعتبر ركيزة أساسية لكل المعاملات والعلاقات في الإسلام، فالإنصاف هو أن ينتصف المرء من نفسه كما ينتصف لها، وبمقتضى هذا المبدأ يجب أن يكون هناك إنصاف في كل المعاملات وفي كل ما يقدم من بيانات ومعلومات.

ويترتب على ذلك، أنه يجب على كل من يتصدى للكسب أن يكون عالما بما يصلحه أو يفسده، فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أو أبى)، ومن ثم يجب أن تجرى جميع المعاملات في إطار الأحكام الفقهية، كما يجب على المحاسب مراعاة أن الصفقة الباطلة ضمن الكسب الحرام يجب ألا تأخذ حكم الصفقة الصحيحة، وإنما يجب إجراء التصحيح اللازم سواء كان هذا البطلان بطريق العمد أو بطريق الخطأ، فعن النعمان بن بشير رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال "الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور متشابهة، فمن ترك ما يشتبه عليه من الإثم كان لما استبان ترك، ومن اجترأ على ما يشك

فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان، والمعاصي حمى الله، من يوقع حول الحمى يوشك أن يواقعه"، وكما يقول الإمام علي كرم الله وجهه في الحض على مراعاة الإنصاف وعدم الزيغ عن الحق (فالحق أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف، لا يجرى لأحد إلا جرى عليه، ولا يجرى عليه إلا جرى له، ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجرى عليه، لكان خالصا لله سبحانه دون خلقه، لقدرته على عباده ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكن الله سبحانه جعل حقه على العباد أن يطيعوه وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضلا منه وتوسعا بما هو من المزيد أهله)، لذلك يقتضي الإنصاف أن تكون البيانات والمعلومات التي تحتويه دقيقة وصادقة وأن تعبر ميزانية الاستغلال عن الحاضر في حاضره لا قبله ولا بعده، وإلا أصبحت القوائم المالية أداة للغرر والتضليل، مشددا على وجوب أن يكون هناك إنصاف بين المشروع وجميع أصحاب المصالح فيه، فيكون الإنصاف بين العامل وصاحب العمل فيما يحدد له من أجر ويعطيه له دون تأخير "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه"، وفي هذا ضمان لعدم تعرضه لتغير القوة الشرائية للنقود، مما يبعده عن العدالة، كما يكون الإنصاف بين المزكي والمزكى إليه، فتحدد الزكاة بقيمة عدل وتعطى عند وجوبها، حتى لا تتغير قيم الأشياء مما ينعدم معه الإنصاف، كما أنه من الإنصاف أن يحصل المساهم على حقه من الأرباح دوريا، فلا يختفي ربحه ضمن احتياطات سرية أو يصرف مكافآت

للمديرين وغيرها، يضاف إلى كل ما تقدم أن الإنصاف يقضي أن تكون المعاملات التجارية بعيدة عن الغرر، بحيث يكون المبيع والثمن معلومين وأن تكون شروط العقد متفقة مع الشريعة، وأن تكون المنفعة حلالا وأن يكون المباع مملوكا للبائع وقادرا على تسليمه، ومن علامات الإنصاف أيضا ظهور المركز المالي وأن تكون البيانات الواردة صحيحة والربح ظاهرا وحقيقيا.

★★★

obeikandl.com